مندوب بلادنا بالأمم المتحدة السفير عبدالله السعدي:

اليمن يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لمواجهة الوضع الاقتصادي

نيويورك / سبأ :

اكدت الحكومة اليمنية، التزامها بنهج السلام الشامل والعادل والمستدام، وإحلال السلام لتحقيق الامن والاستقرار والتنمية والحياة الطبيعية لليمنيين، والوصول الى حل سياسي للصراع وفقاً للمرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 2216.

وجددت الحكومة في بيان لها القاه، امس ، مندوب اليمن الدائم لدى الامم المتحدة، السفير عبدالله السعدي، أمام مجلس الأمن في الجلسة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)، دعمها لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم والمتحدة، وكافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية الى إنهاء الصراع وتحقيق السلام في اليمن، لاسيما جهود الاشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الهادفة الى الإسهام في التمهيد للحل السياسي ومعالجة الازمة اليمنية.

وقال البيان «منذ انقلابها على الشرعية الدستورية والتوافق الوطني، عملت المليشيات الحوثية على انتاج الحروب والأزمات والمآسي والانقسام، ومارست أسوأ الانتهاكات لحقوق الانسان واستهدفت تدمير حياة الأطفال من خلال تجنيدهم والزج بهم في حربها، وزرعت ملايين الألغام، وانتهجت سياسة الإفقار والتجويع الممنهج لإذلال وإخضاع اليمنيين في مناطق سيطرتها لمشروعها التخريبي، ودمّرت الاقتصاد الوطني وخلقت اقتصاداً ميليشاوي موازي لتمويل حربها، وسلبت اليمنيين ارواحهم وأمنهم واستقرارهم وغذاءهم وحاضرهم ومستقبلهم، ومزقت النسيج الاجتماعي المتماسك، وأفرغت العملية التعليمية من مضمونها، ودمّرت دور الصحة والثقافة، وعملت على تنمية الجهل بكل الطرق والأساليب لتحريف الهوية الوطنية».

واشار الى ان المليشيات الحوثية الإرهابية اظهرت مرارًا وتكرارًا، عدم التزامها بنهج السلام، ومصلحة اليمن وشعبه، وتستمر، في ظل تراخي الموقف الدولي معها ومع داعميها النظام الإيراني، في التهرب من استحقاقات السلام، وتواصل تصعيدها العسكري، وخروقاتها وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان والقوانين الوطنية، ومواصلة تهديداتها لطرق الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ونتائجها الكارثية على البيئة البحرية، والوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن والدول المشاطئة للبحر الاحمر.

واكدت الحكومة اليمنية في بيانها على ما ذكره فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في خطابه أمام الجمعية العامة، حيث قال «لمنع توسّع واستدامة هذا التصعيد، هناك حاجة ملحّة الى نهج جماعي لدعم الحكومة اليمنية وتعزيز قدراتها المؤسسية في حماية مياهها الإقليمية، وتأمين كامل ترابها الوطني، ودون معالجة هذه الاحتياجات، لن تتعاطى هذه المليشيات مع أي جهود لتحقيق السلام، ولن تتوقف عن أساليب الابتزاز، وتهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي».

وجددت الحكومة، دعوتها للمجتمع الدولي، ومجلس الامن الموقر الى الاضطلاع بدوره ومسؤولياته، وتنفيذ قراراته ذات الصلة بالأزمة اليمنية، بما في ذلك حظر تدفق الأسلحة الايرانية، وتجفيف مصادر التمويل، وممارسة المزيد من الضغوط على الميلشيا الحوثية للجنوح للسلام والتعاطي بإيجابية مع مساعي السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية التي طال أمدها.

ونوه البيان، الى ان الحكومة اليمنية تواصل العمل على مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ومعالجة القضايا المتصلة بحياة ومعيشة المواطنين وتخفيف معاناتهم وفقاً للموارد المتاحة، وتنفيذ إجراءات صارمة لتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، وتنمية الموارد الاقتصادية والتوظيف الأمثل للمساعدات الخارجية وتوجيهها وفقاً للاحتياجات والاولويات الحكومية، بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وضبط سعر العملة الوطنية، برغم الضغوط الحقيقية على الاقتصاد وتراجع الموارد جراء استهداف الميليشيات الحوثية لمنشآت تصدير النفط منذ أكتوبر 2022، والحرب المستمرة والممنهجة من قبل هذه الميليشيات في جوانبها العسكرية والاقتصادية.

كما جددت الحكومة اليمنية، دعوتها للمجتمع الدولي الى تقديم الدعم لمواجهة الوضع الاقتصادي الإنساني، ووضع الأسس للتعافي الاقتصادي طويل الأمد، ويشمل ذلك ليس فقط المساعدات الإنسانية الفورية لتخفيف المعاناة وآليات المساءلة الأقوى، خاصة في المناطق التي تسيطر عليها المليشيات، ولكن أيضًا استثمارات أكبر في البنية التحتية والرعاية الصحية، والتعليم، والتنمية المستدامة، وتعزيز القدرات الوطنية للحد من آثار المتغيرات المناخية التي خلفت مئات الضحايا، وشردت آلافاً آخرين في غضون الشهرين الماضيين.

ولفت البيان الى استمرار الميليشيات الحوثية في فرض العراقيل ونهب وتحويل المساعدات الإنسانية الى غير مستحقيها، وتمارس أبشع الانتهاكات ضد العمل الإنساني والاغاثي في مناطق سيطرتها، وآخرها حملة الاختطافات التي طالت العشرات من موظفي المنظمات الدولية والمحلية، ووكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن، وتلتها جملة من العراقيل والإجراءات التعسفية والابتزازية ضد هذه الوكالات والعاملين فيها، حيث انقضت أربعة أشهر وما زال هؤلاء المختطفون والمحتجزون، حتى اللحظة مخفيين قسراً ولم يستطع أهاليهم معرفة أماكن احتجازهم أو حالاتهم الصحية في أقبية المليشيات الحوثية.

وقال البيان «انقضت أربعة أشهر وهؤلاء المختطفون يقبعون في سجون الميليشيات السرية ويتعرضون لصنوف من التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية، كما ان أسر الضحايا والمجتمع الإنساني ككل يتطلع الى هذا المجلس الموقر والأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات ومواقف حاسمة لحماية العاملين فيها وإنقاذ حياتهم، لا سيما في ظل احالتهم مؤخراً الى ما يسمى «النيابة الجزائية» التابعة للميلشيات الحوثية، تمهيداً لإصدار احكام جائرة بحقهم، ليضافوا الى عشرات آخرين ممن واجهوا ذات المصير، الامر الذي طالما حذرنا منه».

واضاف «لقد بات من الملح تكثيف الجهود والضغوط الدولية للإفراج الفوري وغير المشروط عن اولئك المختطفين وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم»..مجدداً دعوة الحكومة اليمنية الى نقل المقرات الرئيسية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن الى العاصمة المؤقتة عدن لضمان تأمين المناخ الملائم لأداء مهامها الإنسانية بشكل أكثر فاعلية لخدمة الفئات المحتاجة، وحفاظاً على امن وسلامة العاملين في المجال الإنساني والاغاثي.

وعبر البيان عن تطلع الشعب اليمني الصابر الى السلام المستدام الذي ينتصر لتطلعاته ولفكر الدولة الضامنة للحقوق والحريات والعدالة والمساواة والشراكة الوطنية، وتعزيز مبدأ الديمقراطية عوضاً عن مفهوم الاستحواذ والاقصاء والظلم والاصطفاء الإلهي..مؤكداً إن السلام في اليمن سينتصر وستحقق آمال اليمنيين في استعادة الدولة وإحلال الأمن والاستقرار والتنمية.

الوزير حميد يضع حجر أساس مشروع مركز الصيانة لطيران اليمنية

عدن / خاص :

وضع وزير النقل الدكتور عبدالسلام صالح حُميد، ومعه رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية الكابتن ناصر محمود محمد، امس ، الحجر الأساس لمشروع مركز الصيانة والهندسة الإقليمي للخطوط الجوية اليمنية في مطار عدن الدولي.

وأكد وزير النقل، ان مشروع مركز الصيانة للخطوط الجوية اليمنية سيكون على مستوى ومواصفات إقليمية، وبالتالي سيتعامل مع جميع أحجام الطائرات.. مبيناً ان المشروع سيمثل إضافة نوعية متميزة لمطار عدن الدولي، حيث يجعل المطار أكثر جذباً لشركات الطيران خاصة وأن مركز الصيانة والهندسة سيقلل من نفقات الشركة على صيانة الطائرات في الخارج والتي تصل إلى ملايين الدولارات سنوياً، كما ان المركز سيقدم خدماته الهندسية والفنية لجميع طائرات الشركات المحلية والأجنبية التي تصل إلى مطار عدن الدولي، وسيعمل المركز بكادر فني وهندسي وطني.. مشيراً الى ان وضع الحجر الاساس يأتي متزامناً مع احتفالات شعبنا الجنوبي بالعيد الوطني الـ61 لثورة 14 أكتوبر المجيدة.

واشاد الوزير حُميد، بالجهود التي تقوم بها شركة الخطوط الجوية اليمنية كناقل وطني والإنجازات التي تحققها رغم التحديات والمصاعب مؤكداً على دعم الحكومة والوزارة للشركة.. ومطالباً في ذات الوقت المبعوث الدولي والأشقاء في التحالف ومجلس القيادة الرئاسي ببذل جهود حثيثة للإفراج عن طائرات الشركة وإعادتها إلى أسطول عدن لتمكينها من تقديم خدماتها للمجتمع دون أزمات أو مصاعب.

من جهته اشار رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية اليمنية الى أن مشروع هنجر الصيانة والهندسة الذي وضعت له الحجر الأساس سيخفف كثيراً من معاناة شركة الخطوط الجوية اليمنية لصيانة طائراتها في البلد وبكفاءة المهندسين اليمنيين.

الى ذلك تفقد وزير النقل ورئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية، يرافقهما وكيلا وزارة النقل لقطاع النقل الجوي المهندس طارق عبده والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد المهندس محمد ناشر وعدد من المسؤولين في مطار عدن والخطوط اليمنية، أقسام وإدارات هنجر الورش والمعدات في مطار عدن الدولي.. مستمعين من القائمين إلى شرح مفصل على سير عمل الصيانة وقطع الغيار بالهنجر.. وقد عبر الوزير عن امتنانه للنجاحات والجهود التي حققتها الشركة بتوفير قطع الغيار ووسائل العمل في فترة وجيزة، مؤكداً أن الوزارة ستعمل على إزالة أي عوائق أمام كل أقسام وإدارات شركة الخطوط الجوية اليمنية..

حضر وقائع وضع الحجر الأساس مدير عام مطار عدن الدولي عبدالرقيب العمري ومن طيران اليمنية نائب المدير العام للشؤون المالية عادل العطاس ونائب مدير عام الشؤون الفنية المهندس لؤي قعطبي والقائم بأعمال نائب المدير العام للشؤون التجارية مدير منطقة عدن ابتسام النعمي ومدير عام مكتب رئيس مجلس الإدارة سامي الضباعي ومدير إدارة الشؤون القانونية بسام محمد وعدد من المسؤولين في الوزارة والهيئة والمطار وطيران اليمنية.

الوزير السقطري يبحث التنسيق المشترك مع رئيسة التعاون الدولي الألمانية

عدن / سبأ :

بحث وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء سالم السقطري، أمس ، عبر تقنية الاتصال المرئي، مع رئيسة التعاون الدولي في سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى بلادنا، مارسيلا مازياريك، سبل تعزيز التعاون في قطاعات الزراعة والأسماك.

وتطرق اللقاء إلى مستوى تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية في قطاعي الزراعة والأسماك التي تمولها الحكومة الالمانية والبنك الألماني للتنمية بما في ذلك مشروع تأهيل وتطوير ميناء الإصطياد السمكي بالعاصمة عدن بتكلفة 35 مليون دولار والذي ينفذه البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP ، وكذا مشاريع تأهيل مراكز الانزال السمكي ودعم الصيادين في عدد من المحافظات والتي تنفذها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ» والتي كان لها أثر تنموي ملموس في الارتقاء بالقطاع السمكي.

وخلال اللقاء، استعرض الوزير السقطري، الخطط الاستراتيجية التي اعدتها الوزارة والتي تضمنت خارطة الاحتياجات الزراعية والسمكية الهادفة إلى تعزيز الغذاء للمواطنين .. مشيراً إلى الجهود التي تبذل لتنفيذ تلك الاحتياجات بالشراكة مع الجهات المانحة وفي مقدمتها المانيا الاتحادية.

ولفت السقطري الى حاجة بلادنا لمزيد من الدعم في قطاعي الزراعة والأسماك للتخفيف من الأضرار البالغة التي تعرضت لها بنيتهما التحتية نتيجة الحرب التي أشعلتها ميليشيا الحوثي الارهابية والتغيرات المناخية والأعاصير التي ضربت محافظات المهرة وحضرموت وشبوة وسقطرى، مشيداً بالدعم الذي تقدمه الحكومة الالمانية وبنك التنمية الألماني في دعم مختلف المجالات التنموية لاسيما الزراعية والسمكية والتي ساهمت في النهوض بهما.

من جانبها، أكدت المسؤولة الألمانية رغبة بلادها في تنفيذ المزيد من التدخلات الهادفة لتخفيف أزمة الغذاء التي تعصف بسكان اليمن والتخفيف من التداعيات السلبية التي لحقت بالصيادين والمزارعين في بلادنا.

الوزير بن بريك يناقش مع مبعوث الترويج الدعم الاقتصادي والمالي

عدن / سبأ

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، أمس، مع مبعوث مملكة الترويج الخاص إلى اليمن هايدي جوهانسون، أوجه دعم الجهود الحكومية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية خصوصا في ظل الوضع الصعب الراهن في البلاد، واستمرار ممارسات واعتداءات مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني لاسيّما في البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب.

كما جرى خلال اللقاء الذي ضم الخبيرين الترويجيين في مجال التنمية والعمل الإنساني اولي ليندمان وارني فوليرس، التطرق إلى آخر مستجدات القطاعين الاقتصادي والمالي، والأوضاع المعيشية والخدمية الصعبة للمواطنين، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، والتغيرات المناخية وآثارها السلبية خصوصا في المناطق الزراعية، إضافة إلى مدى الحاجة للانتقال من مسار الدعم الإغاثي إلى التنموي، ودعم تعزيز نظام الإدارة المالية وبناء قدرات وزارة المالية والمصالح التابعة لها.

واستعرض وزير المالية بن بريك، الجهود الحكومية في ظل الإمكانيات المتاحة من أجل مواجهة التحديات في الجوانب الاقتصادية والمالية، وتحسين الأوضاع العامة والحد من معاناة المواطنين في الجوانب المعيشية والخدمية، وكذا حجم التحديات الكبيرة التي تواجه المالية العامة،وأولويات الحكومة ووزارة المالية في المرحلة الراهنة وبمقدمتها مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية الشاملة ومحاربة الفساد في مؤسسات الدولة.

وجدد التأكيد على أهمية استمرار الدعم المقدم من الدول الشقيقة والصديقة وشركاء الحكومة والصناديق والبرامج المانحة ومنها مملكة الترويج لإسناد جهود الحكومة من أجل الإيفاء بالتزاماتها الحتمية ومواجهة التحديات وتخفيف المعاناة في مختلف المجالات،وأهمية استمرار ذلك الدعم لتجاوز التحديات المختلفة في المجالات الاقتصادية والمالية والإنسانية والمعيشية والخدمية.

ومن جانبها جددت مبعوث الترويج الخاص إلى اليمن، تأكيد حرص بلادها على مواصلة دعم اليمن واليمنيين وإسناد جهود الحكومة في مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية وتخفيف المعاناة الإنسانية، ودعم جهود تحقيق السلام الشامل والدائم والأمن والاستقرار والتنمية.

وزير المياه يبحث مع منظمة الهجرة التعاون المشترك

عدن / سبأ

بحث وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجبي، امس، بالعاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس بعثة منظمة الهجرة الدولية الجديد في اليمن عبدالستار ايسويف، جوانب التنسيق المشترك، والمواضيع التي سيجري التركيز عليها خلال المرحلة القادمة.

واستعرض وزير المياه والبيئة، الجهود التي تبذلها الوزارة لمواكبة احتياجات المواطنين من المشاريع والتدخلات المائية، ودور المنظمة الداعم في تنفيذ المشاريع وتوفير التمويلات اللازمة ..موكداً الحرص على تعزيز الشراكة مع المنظمة وتقديم كافة التسهيلات المتاحة لتنفيذ المهام والمشاريع بمختلف القطاعات التابعة للوزارة ..متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة.

من جهته، اكد رئيس بعثة منظمة الهجرة الدولية الجديد، التزام واستمرار المنظمة العمل مع الحكومة اليمنية والوزارة وفق الاجراءات المتبعة والمتفق عليها..مجدداً الحرص على تطوير التعاون والشراكة مع وزارة المياه والبيئة خلال الفترة القادمة.

لدى استقبالهما فريق هيئة الكوارث الاندونيسي

الوزير الأغبري وأمين محلي عدن يتسلمان مساعدات إغاثية

عدن / خاص :

استقبل وزير الإدارة المحلية حسين عبدالرحمن الاغبري ومعه نائب محافظ عدن أمين عام المجلس المحلي بدر معاون سعيد ورئيس الوحدة التنفيذية للنازحين نجيب السعدي أمس بمطار عدن الدولي رئيس هيئة الوكالة الوطنية لمكافحة الكوارث بجمهورية اندونيسيا الشقيقة الجنرال/ سوها ريانتو والوفد المرافق له والذين قدموا لزيارة بلادنا وتسليم شحنة من المواد الإغاثية المقدمة من حكومة وشعب اندونيسيا الشقيقة لمتضرري السيول في محافظة الحديدة والتي تقدر بنحو (٦٠) طنا وبمبلغ حوالي مليون دولار.

وفي حفل الاستقبال الذي أقيم على شرف الوفد بمطار عدن الدولي تم التوقيع على مراسيم الاستلام لشحنة المساعدات، بحضور نائب وزير الإعلام حسين عمر باسليم ووكيل وزارة الإدارة المحلية عوض مشبح ومنسق اللجنة العليا للإغاثة وعدد من المسؤولين من جانب بلادنا فيما حضره من الجانب الاندونيسي سعادة السفير محمد رزار سفير اندونيسيا لدى اليمن وعضو البرلمان جلال الدين.

وقد القى وزير الإدارة المحلية كلمة رحب فيها بالوفد الاندونيسي الشقيق معربا عن شكره وحكومة الجمهورية اليمنية لشعب وحكومة اندونيسيا على هذه اللفتة الإنسانية الكريمة في إرسال شحنة المواد الإغاثية والايوائية للمتضررين من السيول في محافظة الحديدة .

وأشار الوزير الاغبري إلى عمق العلاقات اليمنية الاندونيسية عبر مئات السنين ومنذ هجرة اليمنيين في القرن الحادي عشر الميلادي الى اندونيسيا وخصوصا ابناء محافظة حضرموت لغرض التجارة ونشر الإسلام . وأكد أن العلاقات اليمنية الاندونيسية معمدة بالدم من خلال مشاركة

اليمنيين إخوانهم الاندونيسيين في الكفاح المسلح لنيل الاستقلال ١٩٤٥م ، وأضاف أن العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين اليمن واندونيسيا من أقدم العلاقات في المنطقة العربية والتي صار لها اكثر من ٧٠ عاما .

واكد وزير الإدارة المحلية رغبة الحكومة اليمنية في تطوير وتوسيع العلاقة التجارية وتفعيل العمل بالاتفاقيات بين البلدين الشقيقين ، بعد أن سادها بعض الجمود بسبب انقلاب المليشيات الحوثية على الدولة، مثمنا موقف الحكومة الاندونيسية الى جانب السلطة الشرعية في اليمن .

وحمل الوفد نقل تحيات القيادة والحكومة اليمنية لرئاسة وحكومة وشعب اندونيسيا الشقيق على هذا الدعم الإنساني النابع من عمق العلاقة الأخوية بين الشعبين الشقيقين.

إلى ذلك رحب نائب محافظ عدن أمين عام المجلس المحلي بدر معاون سعيد بوفد اندونيسيا وزيارة للعاصمة عدن وتقديمه شحنة مساعدة للمتضررين من السيول في الحديدة، متمنيا أن تشهد العلاقات المزيد من التطور ومزيد من الدعم والمساعدة خصوصا للنازحين والمجتمع المضيف في مدينة عدن .

فيما أشاد رئيس الوحدة التنفيذية للنازحين نجيب السعدي بهذا الدعم للأشقاء في اندونيسيا للمتضررين من السيول، مشيرا في ذات الوقت إلى المعاناة الكبيرة التي يعانيها آلاف النازحين والأسر النازحة في مختلف المحافظات جراء الحرب الظالمة، وايضا نتيجة للآثار التي خلفتها الكوارث الطبيعية كالاعصارات وجائحة كورونا واخيرا الأمطار الغزيرة والفيضانات التي شملت عدد من المحافظات .

من جانبه أوضح الجنرال سوها ريانتو رئيس هيئة الوكالة الوطنية لمكافحة الكوارث باندونيسيا الشقيقة، أن الزيارة جاءت بغية تسليم شحنة الإغاثة المكونة من المواد الإغاثية والمخيمات والمواد الايوائية والمكملات الغذائية وغيرها و المقدمة من شعب وحكومة اندونيسيا لأبناء محافظة الحديدة في اليمن الشقيق، وهي ضمن توجه من الحكومة الاندونيسية في تقديم الدعم والمساعدة الإغاثية لكل من السودان وفلسطين . وأشار إلى الروابط الأخوية والتاريخية التي تربط بين الشعبين الاندونيسي واليمني وبمختلف المجالات.